مراجعة كتاب

عبء الرجل الأبيض، لماذا أدت مساعدات الغرب للآخرين إلى مزيد من الضرر وقليل من المنفعة؟

أحمد الكواز

مراجعة كتاب

عبء الرجل الأبيض، لماذا أدت مساعدات الغرب للآخرين إلى مزيد من الضرر وقليل من المنفعة؟

The White Man's Burden: Why the West's Efforts to Aid the Rest Have Done So Much ill and so Little Good ?

William Easterly

The Penguin Press, New York, 2006

مراجعة: أحمد الكواز*

خلفية

يهدف هذا الكتاب، وبناء على خبرة المؤلف وقناعاته النظرية، إلى تقييم أداء المساعدات الخارجية، أو المساعدات التنموية، من الدول الغربية إلى الدول النامية. وخدمة لهذا الغرض، يقسّم المؤلف الكتاب إلى فصل أول يتبعه أربعة أقسام. يبدأ الفصل الأول بعرض مأساة طفلة أرتيرية (اسمها، أمارتخ، أي جميلة)، والتي أذاعتها محطة بي -بي-سي BBC، تحمل الحطب بعد جمعه وتكسيره إلى السوق يومياً في رحلة ذهاب وإياب تستغرق يوماً كاملاً لإعالة إخوتها الأربعة ووالديها. وعندما اصطدم المصورون الغربيون بعمق مأساة الفقر في أثيوبيا رجعوا إلى فندقهم باكين. يهدي إسترلي كتابه لهذه الطفلة وإلى ملايين الأطفال الذين في حالتها حول العالم. ويلقي إسترلي باللوم على الغربي الذي يصف المشكلة بشكل جيد، إلا أنه لا يوصل المساعدات للمحتاجين مباشرة. ويستشهد المؤلف في هذا الفصل (المخططون Planners في مواجهة الباحثين Researchers) بحديث وزير المالية البريطاني (رئيس الوزراء الحالي) جوردن براون G.Brown في خطابه الذي ألقاه في كانون الثاني/يناير من عام 2005 حول مأساة الفقر، حيث طالب بمضاعفة المساعدات الخارجية، والعمل على تنفيذ خطة مارشال لصالح الفقراء، وإنشاء صندوق دولي لهذا الغرض.

يستشهد المؤلف هنا أيضاً بالحاجات الفعلية والبسيطة للفقراء حيث يقول بأن تكلفة الدواء الذي يمنع نصف حالات الوفاة بالملاريا هي في حدود (12) سنتاً للجرعة. كما أن شبكة السرير Mosquito net التي تحول دون إصابة الطفل بالملاريا لا تكلف سوى (4) دولارات. كما أن تكلفة إنقاذ (5) ملايين طفل من الموت في السنوات العشر القادمة هي حوالي (3) دولارات لكل أم جديدة. بالإضافة إلى أن تكلفة المساعدات

* عضو الهيئة العلمية – المعهد العربي للتخطيط بالكويت.

للعائلات بهدف تعليم أولادها (وإرسال أطفال مثل الطفلة البريئة أمارتخ للمدرسة) لا يحتاج إلا إلى مبالغ قليلة جداً.

وينتقد المؤلف خطاب براون، بأنه لم يتفوه بكلمة حول المأساة الأخرى للغرب وهي إنفاقه لـ(2.3) مليار دولار على المساعدات الخارجية خلال العقود الخمسة الماضية دون أن ينجح هذا الغرب بإيصال (12) سنتاً لمنع إصابة نصف الأطفال بمرض الملايا. كما أنه ينفق (2.3) تريليون دولار دون أن ينجح بإيصال شبكة أسرة بتكلفة (4) دولار للسرير للعائلات الفقيرة. كما أن الغرب ينفق (2.3) تريليون دولار دون أن ينجح بإيصال (9) دولارات لكل أم جديدة لمنع (5) ملايين حالة وفاة بين الأطفال. وأخيراً، وليس آخراً، فإن الغرب ينفق (2.3) مليون دولار ولا تزال الطفلة البريئة أمارتخ تجمع وتكسر وتحمل الحطب طول اليوم، ومن دون تعليم. يصف المؤلف هذا التناقض بأنه مأساة لا ينفع معها التعاطف من دون نتائج ملموسة على مستوى المحتاجين.

يورد المؤلف مفارقة أخرى مؤلمة. ففي يوم واحد، (16) تموز/ يوليو من عام 2005، نشرت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا (9) ملايين نسخة من الإصدار السادس لسلسلة أطفال هاري بورتر H.Porter. ولم تكن هناك خطة مارشال لتوزيع الكتب، ولا صندوق تمويل دولي. إلا أن المجتمع الدولي قد نجح في تطوير آليات ناجحة لتوصيل الكتب لطالبيها. بينما لا يستطيع إيصال دواء بقيمة (12) سنتاً لمستحقيه من الأطفال الذين يواجهون الموت بسبب مرض الملاريا !!.

وبناءً على تلك المعطيات وغيرها، فإن المؤلف يرى بأن جوهر المشكلة يقع في منهج "المخططين" وما ترتب عليه من عدم إيصال المساعدات لمستحقيها من الفقراء، وأن البديل هو منهج "الباحثون" ممن يعملون في الميدان، وبالتالي فإنهم الأقدر على ابتكار وسائل أفضل لمساعدة الفقراء. وهي الأطروحة التي تشكّل محور الكتاب: منهج "المخططين" مقابل منهج "الباحثين".

أما الأقسام الأربعة فتتضمن: القسم الأول: "لماذا يخرج تحقيق الرخاء عن قدرة المخططين" (الفصول 2-4)، والقسم الثاني: "تخفيف العبء" (الفصول 5-7)، والقسم الثالث: "جيش الرجل الأبيض" (الفصول 8-9)، والقسم الرابع: "المستقبل" (الفصول 10-11).

القسم الأول: لماذا يخرج تحقيق الرخاء عن قدرة المخططين

ينطلق هذا القسم من مقولة أنه "ليس منطقياً قبول اقتراح عندما لا تتوفر الأرضية المناسبة لصحته". ويبدأ هنا الفصل الثاني "خرافة الدفعة القوية" الخاصة بحاجة الدول الفقيرة لدفعة مساعدات قوية في البداية حتى تنمو ولا تعود بحاجة للمساعدات لاحقاً، وبالتالي فإنها تتملص من (مصيدة الفقر) حسب تعبير جيفري ساكس J. Sachs في كتابه "نهاية الفقر". ولتفنيد المقولة، يعتمد المؤلف على إحصاءات

للفترة (1950-2001) لمعدلات نمو الدول الأشد فقراً، التي تلقت مساعدات فوق المعدل، وأقل من المعدل. ويلاحظ هنا عدم مواجهة الدول الأشد فقراً، التي لم تتلق مساعدات، مشاكل في تحقيق معدلات نمو موجبة (مع وجود عدد من الدول داخل تلك الفئة التي لم تحقق هذه المعدلات). الأمر الذي يؤكد من وجهة نظر المؤلف إمكانية اعتماد الدول الفقيرة على نفسها لتحقيق معدلات نمو موجبة. كما يدحض المؤلف مقولات مصيدة الفقر القائلة بنمو الدول الأشد فقراً أقل من الدول الأخرى، ونمو دخل الفرد في الدول الأشد فقراً بمعدل صفري أو سالب (وهي المعدلات التي اعتمدها ساكس، والمتجسدة في معدلات النمو السائدة للفترة 1985-2001). وهنا يختلف المؤلف مع ساكس، ومشروع أهداف التنمية الألفية، في أن مصيدة الفقر هي وراء تدني معدلات النمو وليس فساد الحكومات وسوء الإدارة. وأن مصيدة الفقر يجب النظر إليها على أنها مصيدة فقر الحكومات السيئة والشمولية (منهجية إسترلي) وليس فقر الادخار (منهجية ساكس). ويعتمد استنتاج المؤلف هنا على دراسة بيانات للفترة (1820-2001) عن كل دولة، حيث تتضح العلاقة الطردية، بين النمو طويل الأجل والديمقراطية في معظم الحالات. وأن الدول الفقيرة تنمو بشكل أفضل من العينة في حالة وجود حكومات رشيدة. وهنا يختلف المؤلف مرة أخرى، مع مشروع الألفية القائل بأن هناك عدد كبير من الدول التي تمتع بحكومات رشيدة إلا أنها فقيرة. معنى ذلك أنه في حالة وجود حكومة سيئة لن تنفع الدفعة القوية. ومن ناحية أخرى، وباستعراض نتائج دراسة بورنسايد C.Burnsode، ودولار D.Dollar التي تربط تحسن معدلات النمو بتلقي المساعدات الخارجية والعمل في ظل سياسة مالية ونقدية وتجارية جيدة، وكذلك دراسة مايكل كلمنت M.Clement، وستيفن رادليت S.Radelet، ورخيل بهفناني R.Bhavanani، يخلص المؤلف إلى القول بأن وضع هدف ثابت (من قبل المخططين) لتعظيم معدل النمو من خلال مساعدات هو منهج لا يوجد عليه دليل.

أما الفصل الثالث "عدم إمكانية تخطيط السوق"، فيشير إلى أن الأسواق الحرة (التي يشترط الرجل الغربي سيادتها في الدول النامية لانسياب المساعدات) هي مهمة وذات نفع، إلا أن إصلاحات الأسواق الحرة لم تأت أكلها في هذه الدول لعدم عمل آليات الأسواق هنا بنفس الآلية التي تعمل بها في الغرب. وتعكس الأسواق هنا خصوصيات كل دولة ولا تعكس ما يريد لها المخططون في الغرب. ورغم أن إجراء إصلاحات السوق في الدول النامية لم يقنع الغرب، إلا أن ذلك لم يرغم الغرب على تغيير سياساته الاقتصادية تجاه الفقراء. ويستشهد المؤلف هنا بفشل إصلاحات السوق من خلال الصدمة بحالة روسيا (ويفصل المؤلف المنهج المتدرج الذي يعكس خصوصيات كل دولة). ويثير المؤلف بعد ذلك سؤالاً منطقياً: لماذا لا تجعل الأسواق كل المجتمعات بنفس المستوى من الغنى؟. ويعتقد بأن السبب الرئيسي يكمن وراء تقليل دور الأسواق بالاعتماد على منهج المخططين: من القمة للقاعدة، وليس منهج الباحثين: من القاعدة إلى القمة لإصلاح السوق. ويورد العديد من الأمثلة هنا على خصوصية الأسواق في الدول النامية (وبالتالي خصوصية معالجتها من القاعدة للقمة وليس العكس) مثل: السيطرة العرقية على الأسواق، وحماية الملكية والأشخاص اعتماداً على المافيا والأسلحة وجماعات الحماية الذاتية، والعشائر، والاعتماد على الأعراف.

وينتقل المؤلف بعد ذلك للفصل الرابع "المخططون والمحتالون"، ويبدأ هنا بمثال من بوليفيا التي قال أول رئيس منتخب لها بعد الاستقلال عشية نفيه في عام 1828 (بعد ثلاث سنوات من الحكم): كان الحل مستحيلاً. وبعد (95) سنة في عام 2005، قال الرئيس كارلوس ميسا C.Mesa نفس الفكرة بعد أن أجبر على الاستقالة. ويتساءل المؤلف: من الذي جعل بوليفيا من أغنى الدول في القرن السادس عشر (المعروفة باسم بيرو العليا) إلى أفقر الدول حالياً؟ يجيب بالقول: ربما تكون الـ (450) سنة من حكم نخبة البيض للأغلبية الهندية (لم يتجاوز تمثيل الأحزاب المحلية 1% من مقاعد البرلمان في عام 1997)، وتعرف الحكومات البوليفية من أكثر الحكومات فساداً. ويعتقد المؤلف، مرة أخرى، بأن المشكلة تتمثل في فساد الإدارة السياسية والاقتصادية. ويشير هنا بأن المخططين يختلفون حول الحكومة السيئة: يعتقد معسكر المتأثرين بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ومؤسسات التمويل الدولية بأن حكومات الدول الفقيرة سيئة ويجب على الغرب التشدد معها مقابل حصولها على المساعدات. أما المعسكر المتأثر بالأمم المتحدة، وجيفري ساكس، فيري بأن الدول الفقيرة ليست سيئة جداً، وإن هذه الدول لا بد أن تكون حرة في تقدير استراتيجياتها الخاصة بها. ويعتقد المؤلف بإمكانية صحة رأي كلا المعسكرين حسب حالة كل دولة فقرة . ويكرس ما تبقى من الفصل الرابع لما يجب عمله في حالة صحة رأس كلا المعسكرين.

وهنا لا يزكي المؤلف حكومة بلده (الولايات المتحدة)، لأنه مقتنع بضرورة عدم حصر توصيف الدولة بأنها سيئة على الدول الفقيرة فقط. فغزو الولايات المتحدة لدول أخرى بدون مسوغات قانونية هو أمر سيىء، وانتهاكات حقوق الأسرى وتمويل الحملات السياسية هو أمر سيىء. وبنفس الوقت، توجد فئات جيدة ونظيفة في الكثير في الدول الفقيرة مثل فئة الفنيين التكنوقراط الأكفاء. ويعتقد المؤلف بأنه لحل مشكلة كلا المعسكرين، فإنه لا بد من اللجوء لخيار الديمقراطية المحلية، وأن فرضها من الخارج يعتبر أمراً سيئاً. وكما هو الحال مع الحرية الاقتصادية (حرية الأسواق) التي يجب أن تبنى من القاعدة للقمة، فإن الحرية السياسية (الديمقراطية) في الدول الفقيرة يجب أن تبنى من القاعدة للقمة أيضاً، وذلك حتى يتسنى معالجة الغش السياسي، وحكم الأقلية، والديمقراطية ضيقة الأفق (حكومات سيئة رغم الانتخابات الحرة)، ومشكلة عدم ثقافة الناخبين، والفساد.

ويتطرق المؤلف في هذا الفصل إلى مفارقة ربط المساعدات الغربية بالحكومات الجيدة، فيرى أنه وفقاً لإحصاءات عام 2002 تلقت (25) حكومة غير ديمقراطية في العالم (من أصل 199 دولة ديمقراطية حسب تصنيف البنك الدولي) ما يعادل (9) مليارات دولار كمساعدات خارجية، في حين حصلت الدول الأكثر فساداً على ما يعادل (9.4) مليارات من هذه المساعدات. وتقع الـ (15) دولة الأكثر استلاماً للمساعدات (والتي حصل كل منها في حدود مليار دولار) ضمن تصنيف الحكومات الأسوأ من حيث نسبة الديمقراطية والفساد وغيرها. معنى ذلك أن المحتالين هم من يحصلون على المساعدات وليس الفقراء. ويورد المؤلف نتائج بعض الدراسات التي تشير إلى ما يطلق عليه (لعنة المساعدات)، حيث أدت إلى تدعيم الحكومات الفاسدة واستفادة المستفيدين من المساعدات ومقاومتهم للديمقراطية التي سينتج عنها توزيع أقل عدالة للموارد المالية. ويستشهد هنا بتجربة الباكستان التي فشلت معها المساعدات في إصلاح الخدمات الصحية

والتعليمية بسبب الموظفين غير المؤهلين، وترسية العقود للأقارب والمحاسيب، وعدم قدرة الفقراء على مواجهة (الأسواق) و(الحكومات) التي تعمل ضدهم. ويورد المؤلف موقف الدول الغربية المانحة للمساعدات عندما لا ترغب بالاعتراف بسوء الحكومات التي يتعاملون معها، حيث توصف الحرب بأنها "نزاع لإعادة تخصيص الموارد"، ويوصف تعامل وكالات المساعدات مع أمراء الحرب على أنها "شراكات صعبة"، وتوصف مشاكل الموازنة العامة للدولة بأنها "قضايا حكم"،...الخ. مع وضع مسحه دبلوماسية على الحكومات السيئة لوصف الأمور في دول هذه الحكومات على أنها "سيئة إلا أنها تتحسن". وذلك حماية للحكومات السيئة مما تقترفه تجاه الفقراء.

يورد المؤلف هنا قلق صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي من مشاكل التعامل مع المحتالين في الدول الفقيرة في مجال المساعدات، وأخيراً يركزا كعلاج، في التعامل مع ما يسمى بمؤسسات المجتمع المدني، في محاولة لإشراك الناس في صياغة السياسة الاقتصادية واستراتيجية محاربة الفقر. ورغم تأييده لهذه الخطوة، إلا أن المؤلف لا يعتبرها أداة للوصول إلى حكومة جيدة، وذلك لصعوبة استبدال "استراتيجية محاربة الديمقراطية" محل الديمقراطية، حيث يصعب على البيروقراطيين إعادة توزيع السلطة من الفئات التي تملكها لصالح الفئات التي لا تملكها. ويستشهد هنا بحالة إعفاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لـ "بوركينافاسو" من ديونها في نيسان/ أبريل من عام 2002 بسبب وضع الدولة لإستراتيجية لمحاربة الفقر. علماً بأن حاكم هذه الدولة يسيطر على السلطة منذ عام 1987 ويحتل المرتبة الخامسة ضمن أكثر الحكام فساداً في العالم عام 2001، كما أنه دعم أمراء الحرب الذين قاموا بمجازر بشرية في كل من أنغولا، ليبريا وسيراليون.

ويعتقد المؤلف بأن الأمم المتحدة لم تكن أحسن حالاً من الصندوق والبنك الدوليين في مجال التعامل مع الحكومات السيئة. حيث يشير تقرير "مشروع الألفية، الذي قدم للأمم المتحدة في كانون الثاني/ يناير من عام 2005 إلى أن وجود الحكومة السيئة ليس المشكلة التي تواجه الدول الفقيرة، بل النقص بالأموال. ويستشهد المؤلف هنا بما ورد في صفحة (34) من التقرير "تفتقر العديد من الحكومات الجيدة إلى الموارد المالية اللازمة للاستثمار في البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية والإدارة العامة اللازمة للحكم الصالح. علماً بأن التقرير يستبعد فقط أربعة حكومات سيئة في المساعدات: روسيا البيضاء، مينمار، كوريا الشمالية وزيمبابوي ، وهو عدد صغير جداً من وجهة نظر المؤلف. وفي نهاية هذا الفصل يلخص المؤلف آراء بفشل وكالات المساعدات في استخدام مساعداتها لتغيير الحكومات السيئة إلى جيدة، ويرى بأنه ليس من الضروري أن تتم المساعدات عن طريق الحكومات، بل يمكن أن تتجه مباشرة للمستفيدين من الفقراء، وأنه لا ينبغي مكافأة الحكومات السيئة من خلال المساعدات.

القسم الثاني: تخفيف العبء

يستهل المؤلف هذا القسم بالقول أن "الخطأ هو من الطبيعة البشرية، إلا أن هدف اللجان هو إفساد الأمور". بعد ذلك يتطرق الفصل الخامس "الأغنياء للأسواق والفقراء للتوظيف" فيركز على دور البيروقراطية كعائق لوصول المساعدات لمستحقيها. بيروقراطية المساعدات الدولية (البنك والصندوق الدوليين ووكالات وطنية، ومصارف تنمية إقليمية، ووكالات أمم متحدة وغيرها)، وبيروقراطية الدول الفقيرة. ويورد المؤلف هنا أمثلة من تنزانيا التي حصلت على مساعدات خارجية خلال السنوات العشر الماضية، وصلت قيمتها إلى ملياري دولار لبناء الطرق. ورغم ذلك تفتقد هذه الطرق إلى الصيانة بسبب البيروقراطية (حيث لا تستطيع أن تتجاوز سرعة السيارة على بعض الطرق 5 أميال بالساعة!). ويقارن بين أداء الموظفين السيئين في تنزانيا (عدم صيانة أسواق مثلاً)، وأداء الأسواق في بلد مثل الولايات المتحدة، حيث تستطيع في فترة خمس دقائق حجز رحلة بواسطة الإنترنت من نيويورك إلى لوس أنجلس تغادر قبل نصف ساعة من موعد الرحلة. مشكلة الدول الفقيرة أنها لا تملك أموالاً أو قوة سياسية (صوت سياسي) لتحفيز الباحثين على توفير الاحتياجات، في حين تملك الدول المتقدمة أسواق كفوءة لتلبية هذه الحاجات. أما مشكلة وكالات المساعدات الخارجية فهي أن البيروقراطيين يتحكمون بمنظم حرارة بطّانية يستخدمها الفقراء ولا يملك الفقراء القدرة على إيصال المعلومة الخاصة في ما إذا كانت درجة حرارة البطّانية حارة أم باردة!، ولا يهتم المخططون بالحصول على استجابة الفقراء. والنتيجة أن الفقراء لا يحصلون على ما يحتاجون إليه، بل يحصلون على أشياء لا يحتاجون إليها أحياناً. والبديل هو تعزيز دور الباحثين (بدل من المخططين) لارتباطهم بالميدان، والتحدث مباشرة إلى الفقراء وتحديد احتياجاتهم.

يتناول الفصل السادس "مساعدة الفقراء" شرح آلية عمل صندوق النقد الدولي وأسباب الحاجة للنقد الأجنبي في المصارف المركزية للدول الفقيرة، وشروط صندوق النقد للإقراض. ويعترف المؤلف بالحيادية الفنية لآليات عمل الصندوق، إلا أنه يأخذ عليه تدخله في كيفية انتقال الأموال للحكومات (وإجبار الحكومات على القيام باتخاذ قرارات غير شعبية، ينتج عنها احتجاجات وأحياناً ثورات ضد الصندوق. ويورد بأن من بين كل ثمانية حالات فشل أو انهيار للدولة هناك سبع حالات كانت تنفذ برامج لصندوق النقد الدولي (لا يحوز للصندوق فرض إصلاحات على أنظمة هشة سياسياً: كمن يطلب من المصابين بكسور في الأضلاع تأدية تمارين منشطة للقلب !!). ويحدد المؤلف مشاكل الصندوق مع برامج المساعدات في مشكلتين هما: المعرفة غير الكاملة بما يحدث في الواقع بالدول المستفيدة، والتعقيدات التي تحدث خارج "البرمجة المالية" ومنهجية الصندوق للإصلاح الاقتصادي. وينتقد المؤلف تركيز المخططين (ومنهم الصندوق) على الأرقام فقط (التي في أغلبها غير موثوقة، ولا تعكس كامل المشكلة).

ويورد المؤلف هنا مفارقة، يطلق عليها مفاجئة، وهي أن صندوق النقد الدولي كان ضعيفاً في فرض شروطه على سلوك الاقتصاد السيئ !. ففي الوقت الذي يحدد فيه الصندوق والبنك الدوليين، السياسات السيئة بأنها تلك التي يزيد بها معدل التضخم عن (40%)، ويزيد فيها سعر الصرف الدولار في السوق السوداء

(40%) عن السعر الرسمي، ويفوق سعر الصرف الرسمي بنسبة تزيد عن (40%) عن السعر الحقيقي لدعم الصادرات، وتتحرك أسعار الفائدة بمجال يزيد عن (5%) أقل من معدل التضخم. في هذا الوقت يلاحظ أن نسبة مستلمي قروض الصندوق (والبنك) الدوليين لم تتغير بسبب عدم توفر واحد أو أكثر من شروط الاقتصاد السيئ المشار إليها أعلاه. ويفسر المؤلف هذا السلوك لكل من الصندوق والبنك بنزعتهما نحو تجاهل مع حدث سابقاً مع كل قرض جديد، خاصة عند وصول سلطة جديدة في الدولة المعنية. وهنا يضرب المؤلف أمثلة في هذا المجال من عدة دول مثل الباكستان، الأكواردور والأرجنتين.

كما يؤخذ على الصندوق اعتماده على أساليب حسابية بحتة، بحيث يجب أن لا يزيد الاعتماد الذي يمنحه البنك المركزي للحكومة عن الطلب على العملة المحلية، وأن يكون أقل من قيمة الاحتياطي بالدولار (مقيماً بالعملة المحلية حسب سعر الصرف الحالي). كما يجب عدم تجاوز (على مستوى النظام المصرفي ككل) التوسع في الإقراض الطلب المحلي على العملة واحتياطيات البنوك ناقصاً احتياطيات العملة الأجنبية في النظام المصرفي. وفي حالة كون القرض كبيراً جداً فإن النظام المصرفي سيخسر احتياطيات النقد الأجنبي بسبب تحويل الناس للنقود غير المرغوب بها إلى دولارات عبر البنك المركزي. ويورد المؤلف عدداً من المشاكل المحاسبية المرتبطة بهذه الأساليب. وأخيراً يستنتج المؤلف في هذا الفصل عدداً من الاستنتاجات الخاصة بعمل صندوق النقد الدولي:

(1) رغم نجاح الصندوق في التركيز على هدف واحد، مقارنة بوكالات تنمية أخرى ذات أهداف متعددة، إلا أنه لا يتحمل المسؤولية تجاه الفقراء من حيث فشله في إصلاح الاقتصادات الفقيرة من القاعدة إلى القمة.
(2) عدم تطفل الصندوق في شؤون الدول الفقيرة التي تعاني ضعفاً مؤسسياً وسياسياً، وتركيز عمله في الدول الناشئة، على أن يحزم حقائبه ويترك الدول الفقيرة ويترك العمل بها لوكالات التنمية الأخرى.
(3) إيجاد طريقة للتخلص من شروطه المتطفلة والمعقدة طالما أنها لم تثبت جدواها في حالات كثيرة في استرداد القروض.
(4) التخفيف من ثقته المفرطة بأنه يعرف ما هو أفضل للفقراء، والعودة لمهمته الضيقة المتمثلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وفي الفصل السابع "المعالجة: البهجة والمأساة"، يصور المؤلف المآسي الإنسانية لانتشار مرض الأيدز في جنوب أوغندة في بداية الثمانينات من القرن الماضي إلى معظم مناطق جنوب وشرق أفريقيا لا سيما جنوب أفريقيا. ومنذ اكتشاف الباحثين لحالة الرجل العجوز، في عام 1989، بجنوب أوغندة، الذي فقد عائلته (زوجته وأطفاله الثمانية بسبب الأيدز) وفقد بعدها عقله، وقبل ذلك بسبع سنوات كان لدى الغرب كل المعلومات لتوقع انتشار المرض وقتله لعشرات الملايين، ومع ذلك فإنه لم يفعل شيئاً ملموساً . ويعتبر المؤلف أن فشل الدول الغربية في محاربة والحد من مرض الأيدز هو شكل من الأشكال الواضحة لفشل المساعدات

الخارجية القائمة، بسبب ابتعاد من هم في القمة عن أولئك الذين هم في القاعدة. ويعتبر الفشل في محاربة الأيدز مخجلاً إذا ما علمنا بأن أفضل مجال لنجاح المساعدات الخارجية تاريخياً كان المجال الصحي. ويعزو المؤلف هذا الفشل إلى آلية عمل المخططين ذوي الأهداف المتعددة والعامة (بعكس الباحثين ذوي الأهداف القليلة والمحددة). وهنا يضرب مثلاً غياب المسؤولية الفردية في حالة فشل تحقيق هدف النمو الاقتصادي لعمومية هذا الهدف. ويسرد عدة أمثلة عن نجاحات حملات مكافحة العديد من الأمراض مثل الحصبة، شلل الأطفال، الإسهال، محاربة العمى والرمد، محاربة السل وغيرها في بلدان مثل جنوب أفريقيا، مصر، سريلانكا، الأوروغواي، شيلي، البارغواي، البرازيل والصين. ويعود وذلك أساساً (رغم الاعتماد على مساعدات الأجنبية) إلى دور الحملات المحلية ومؤسساتها (الباحثين) العارفين بالمشاكل الواقعية وكيفية التعامل معها.

يلقي المؤلف باللائمة في انتشار مرض الإيدز على عدم التحرك المبكر لمؤسسات المساعدات الخارجية في إطفاء الحريق منذ بدايته. ففي الوقت الذي يقرض البنك الدولي (8) ملايين دولار لموبوتو، رئيس زائير في عام 1988، فإنه لم يمول مشروعاً موجهاً لمحاربة الإيدز قبل عام 1993، ولم يطلق مشاريع وقائية في عام 1992 في دول الخطر الوبائي. ولا يجدي القول بأن البنك، وغيره من مؤسسات المساعدات الخارجية، لم يكن على وعي بدرجة خطر الوباء. فقد أشارت صحيفة التايمز البريطانية في 27 تشرين الثاني/ أكتوبر من عام 1986 إلى أن الإيدز يحصد الملايين من الأفارقة، بالإضافة إلى تقرير للبنك الدولي في عام 1988 حول المرض، وغيرها في التقارير ذات العلاقة والمحذرة من انتشاره. ورغم تمويل البنك في عام 1988 لعشرة مشاريع ذاتية لمحاربة الإيدز، إلا أنه لم يأخذ برأي جوليا ديتون J.Dayton المكلفة بتقييم هذه المشاريع، القائل بغياب التحليل الاقتصادي حول (فعالية) محاربة الإيدز، مع غياب للفرق المحلية لمحاربة المرض. وتضيف أنه رغم وصول المرض إلى مستويات وبائية في كل من ساحل العاج، هايتي، كينيا وزامبيا في تسعينات القرن الماضي، إلا أن البنك لم يصنف هذه الحالة للمرض (في وثائق استراتيجيات مساعدة الدول)، ولم توصي الوثائق بضرورة الوقاية أو المعالجة.

القسم الثالث: جيش الرجل الأبيض

يفتتح المؤلف فصول هذا القسم بالقول "أن مهمة علم الاقتصاد الغربي هو إظهار مدى ضآلة ما يعرفه البشر حول ما يتخيلون إنجازه". وهنا يتطرق الفصل الثامن "من الاستعمار إلى إمبريالية ما بعد الحداثة" ويورد التوجهات الأمريكية نحو إعادة تشكيل الدول الفاشلة والمنهارة (مقالات من مجلة السياسة الخارجية الأمريكية Foreign Affairs، وإنشاء مكتب خاص بوزارة الخارجية لإعادة البناء والاستقرار في هذه الدول، والتنسيق بين هذه التوجهات ومؤسسات المساعدات الخارجية: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، بهدف الاستمتاع بفوائد السلام: الديموقراطية، واقتصاديات السوق). ويعرب المؤلف عن استغرابه لموقف المؤرخ، فيرغسون N. Ferguson، من جامعة هارفرد الذي يعجب المؤلف بأعماله ما عدا هذا الموقف، القائل بأن الإمبراطورية الليبرالية قد تحقق نتائج أفضل من الدولة الوطنية (تحقيق تنمية أفضل من خلال احتلال عسكري).

لقد فشلت مساعدات الغرب في ستينات وسبعينات القرن الماضي لأن الحكومات كانت سيئة. لذا، فقد استعمل الغرب إعادة الهيكلة في محاولة لإغراء الحكومات لتغيير سلوكها في ثمانينات وتسعينات القرن الماضي، وفشل هذا التوجه أيضاً، حسب وجهة نظر المؤلف. لذا اتخذ الغرب منهج استبدال الحكومات بنوع من "الوصاية Trusteeship" أو السيادة المشتركة Shared Sovereignty". وبعد سرد المؤلف لخبرة الغرب الاستعمارية السابقة القائمة على الاعتماد على عدد محدود من الموظفين (غير الأكفاء) لإدارة دول مثل الهند (حكم الهند 898 موظف بريطاني البالغ عدد سكانها300 مليون، في عام 1893)، وكذلك القارة الإفريقية (1315 موظف في نيجيريا ذات السكان الـ 20 مليون، و 2384 موظف في الكونغو البلجيكية البالغ سكانها 9.4 مليون، و 887 موظف في أفريقيا الاستوائية الفرنسية البالغ عدد سكانها 3.2، و 3660 موظف في غرب أفريقيا الفرنسية البالغ نفوسها 15 مليون، في عام 1939)، أو بالاعتماد على شيوخ القبائل والمؤيدين للحكم الاستعماري، حالة شيوخ قبيلة إغبو Igbo (عدل البريطانيون القانون في تنجاليفا في عام 1930، ليصبح كل أفريقي ينتمي إلى قبيلة، وذلك لتسهيل مهمة سيطرة رجال القبائل على السكان). وفي "مالي" الأفريقية، المعروفة سابقاً باسم مملكة سيغو Segu، نفى الفرنسيون قادة قبيلة "توكولورا" إلى السنغال في عام 1890، ونصبوا موالين من سلالة "بمبارا". وبذلك أصبح الزعيم هو القانون ويخضع لسلطة واحدة فقط هو الرجل الأبيض المقيم بدولته.

وبعد عام 1807، عام إلغاء البريطانيين لتجارة الرق، شهد الحكم الاستعماري وجهاً أكثر إنسانية من خلال منع تجارة الرقيق، وإنشاء منظمات الأعمال الخيرية (المحسنون الامبرياليون) التي بدأت تعمل لتبرير وجود المستعمرات. وبدأت تتشكل لدى المستعمرين أفكار تحولت لاحقاً إلى "اقتصاديات للتنمية". حيث رأى جون ستيوارت مل J. Mill أحد اقتصادي القرن التاسع عشر، أن بريطانيا تنشر خليطاً من "الدفعة القوية" و "إعادة الهيكلة"، و حكومة أفضل، وضمانات للملكية وضرائب معتدلة، وملكية مستقرة للأرض، واعتماداً على تقنيات خارجية، ورؤوس أموال أجنبية، بهدف زيادة الإنتاج. كما ضاعف البريطانيون الأراضي المروية في الهند للفترة 1891-1938، وأدخلوا البريد والبرق، وبنوا (40) ألف ميل سكك حديد، كانت جزءاً من خطة تنمية منذ عشرينات القرن التاسع عشر، والعامل الرئيسي لفتح الهند أمام التجارة. كما نقل المعلمون الأمريكيون ومن خلفهم من الفلبين المعرفة الأولية، وقضوا على الأمية، وجعلوا الإنكليزية اللغة الدارجة، وساهموا في بناء مرافق السدود، المناجم/وصناعة الخشب، السكك الحديدية، الموانئ وإصلاح الضرائب وقضوا على الكوليرا، وخفضوا الملاريا والجدري..الخ. ونشر المستعمرون السكك الحديدية في كل أفريقيا (بنى الفرنسيون أول سكة حديد في السنغال في عام 1883). وغيرها من الأمثلة.

ورغم كل ذلك، إلا أن الرجل الأبيض وقع تاريخياً في نفس المشكلة التي يعاني منها الآن، وهي إفراط الاعتماد على البيروقراطيين، والتخطيط القسري من القمة للقاعدة، والمعرفة الضحلة بالأوضاع المحلية. ووفقاً لنظرية "الرجل الأبيض يعرف أفضل" فرضت خيارات تنمية على السكان المحليين، بدلاً من احترام الخيارات الاقتصادية المحلية. ويورد المؤلف عدداً من أمثلة فرض خيارات خارجية على الخيارات المحلية،

مثل: فرض الاستعمار البريطاني على الأوغنديين في عام 1925 العمل في ثلاث مجالات فقط: القطن، العمل لدى الحكومة، العمل بالمزارع وفرض ضرائب على الأكواخ في سيراليون لزيادة إنتاج محاصيل مثل نخيل الزيت وبرنامج الفول السوداني في تنجانيفا، ..الخ.

ومن المفارقات التي يوردها المؤلف، أنه بالرغم من عدم خضوع دول شرق آسيا (الصين واليابان وكوريا وتايوان وتايلاند) للاستعمار الأوربي بشكل كامل، إلا أنها قد حققت نجاحاً ملموساً (غياب الرجل الأبيض)، في حين لم تحقق نفس هذا النجاح الفلبين التي خضعت للاستعمار الأسباني والأمريكي (وجود الرجل الأبيض). ويلاحظ المؤلف، نفس الشيء حيث أن البلاد التي لم تخضع للاستعمار زادت بها نسب التعليم الثانوي خلال الفترة 1960-2001 بنسبة تفوق 1.7% عن تلك التي خضعت للاستعمار، مع ارتفاع دخل الدول الأولى في عام 2001 عن الثانية بـ (2.4) مرة. ولا زالت الكونغو (بعد خمسة قرون من التدخل الأوروبي) تحتل أسوأ وأطول نظام حكم في العالم، وبمتوسط دخل للفرد يعادل (39) سنتاً في اليوم (مثال صارخ لعدم نجاح التدخل الأوربي في التطور).

بعد ذلك يستنتج المؤلف بأنه إذا كان الاستعمار الأوربي سيئاً فإن مرحلة التحرر لم تكن الأفضل. فبعد إنهاء المخططين (منهج الفرض من أعلى) للنظام الاستعماري الذي فشل بإنشاء دول جديدة بين ليلة وضحاها، وضعوا حدوداً لم تمثل في حالات كثيرة الرغبات المحلية، وما ترتب على ذلك من مشاكل لا زالت حية حتى الآن (مشاكل حدود، مشاكل عرقية ومشاكل قومية،..الخ) وما ترتب على ذلك من إساءة التخصصات الاستثمارية لمزيد نحو التسلح بعيداً عن الاستثمار المجدي. ويحدد المؤلف مصادر الضرر التي قام بها الرجل الأبيض (الغرب) من إنهاء استعماره وتشكيل عدد من الدول في : (أ) منح إقليم لجماعة تعتقد جماعة أخرى أنها تمتلكه، (ب) تقسيم الأمة الواحدة إلى دويلات، (ج) وضع المزيد من مجموعتين متناحرتين في دولة واحدة. يستشهد المؤلف بأحد دراساته السابقة مع اليسينا A. Alesina، وماتوسزفكي J. Matuszeski من جامعة هارفرد، حول أداء هذه الدول المصنعة في مجال التنمية الاقتصادية بالاعتماد على مؤشرين للفرد: (أ) نسبة السكان المنتمين إلى جماعات عرقية فصلت بها الحدود بين عدة دول التمايز العرقي Ethic Heterogeneity (المزيد من الحدود الاعتباطية يساهم بالمزيد من التمايز العرقي). وأثر ذلك على مدى سيادة عدم سيادة الديموقراطية في مثل هذه الدول حالياً. (ب) مدى تعرج، أو استقامة الحدود المصطنعة، حيث أن المستعمرين مالوا نحو رسم الحدود المستقيمة (التي لا تؤخذ بنظر الاعتبار تجانس الثقافات والأعراف والقوميات)، على حساب الحدود المتعرجة التي تأخذ بنظر الاعتبار هذه العوامل وغيرها، لتخلق دولاً متجانسة (أفضل مثال على الحدود المستقيمة هي ما ترتب على اتفاقية سايكس بيكو عام 1916 من تقسيم لدول الوطن العربي). وتوصل المؤلفون إلى أن الحدود المستقيمة غالباً ما ينشأ عنها ارتباط منخفض مع الديموقراطية. وتوسع المؤلف في عرض تجارب المنطقة العربية، بسبب اتفاقية سايكس بيكو، وتقسيم الهند، والسودان.

أما الفصل التاسع "غزو الفقراء"، فيشير إلى أن الحقبة الاستعمارية الجديدة تصبح ممكنة في حالة توفر شرط رئيسي وهو القوة العسكرية لإعادة بناء الدول الفاشلة: العراق وأفغانستان كأمثلة، لنشر

الديموقراطية وبناء دول صالحة. ويروي المؤلف بعض المفارقات عن تجربة الولايات المتحدة في إعادة بناء الدولة العراقية منذ عام 2003: إلغاء الرسوم الجمركية بهدف بناء اقتصاد حر من الصفر، تحويل الدولة إلى منطقة تجارة حرة، تسريح نصف مليون جندي وموظف حكومي، خصخصة مائتي مؤسسة حكومية، إزالة القيود عن الاستثمار الأجنبي في قطاعات غير نفطية، فرض حد أدنى من الضرائب، تكليف شركة بيرينغ بوينت Bearing Point بإنشاء سوق حرة من العدم، تكليف هالن J. Hallen البالغ من العمر (24) سنة مسئولية إطلاق البورصة في العراق وتكليف إيروين S. Erwin البالغ من العمر (21) سنة بإدارة مصادر تمويل ميزانيات الأمن المحلية. ويعلق المؤلف بالقول: هكذا تكون عملية إعادة الهيكلة في ظل سيادة الجيش والبحرية. ثم ينتقل المؤلف لعرض أمثلة أخرى ناتجة عن الحرب الباردة مثل نيكاراغوا، أنغولا، المكسيك، الكاريبي وأمريكا الوسطى.

القسم الرابع: المستقبل

يستهل المؤلف هذا القسم بقول مأثور آخر: "لقد أصغيت باهتمام لآراء الناس إلا أنني لم أعمل إلا برأيي". ويستهل القسم بالفصل العاشر "التنمية ذات الخبرة المحلية" Homegrown Development في محاولة لعرض بعض بدائل التنمية البعيدة عن خيارات الغير. ويضرب المؤلف أولاً المثل باليابان باعتبارها دولة لم يستعمرها الغرب إطلاقاً، فقد اعتمدت على الباحثين المحليين أساساً في نجاح تنميتها التي انطلقت منذ بداية عهد الإمبراطور "ميجي Meiji" عام 1868، حيث كان الشعار الاستفادة من الغرب المتقدم دون التضحية باستقلال مؤسسات وثقافة اليابان وذلك في ظل ما يسمى بـ "جمعية المساعدة الذاتية Self-Help Society". واجهت تجربة التنمية المحلية اليابانية المصاعب والتحديات، إلا أن (الباحثين المحليين) كانوا دائماً مستعدين لتقديم الحلول المتسقة مع الواقع الياباني. وفي ظل غياب العوائد المالية، تم إصدار قانون الضريبة على قيمة الأرض (3%) في تموز / يوليو من عام 1873. تعود كل الأراضي (التي توزع وفقاً لتقاليد الضريبة) لمالكيها، وإصدار الحكومة سندات الملكية اللازمة لذلك. ومن ثم، كان بالإمكان شراء وبيع الأراضي واستعمالها كضمان للحصول على القروض: صياغة هيرناندو دي سوتو Hernando de Soto لفك لغز رأس المال.

ونظراً لقلة خبرة الحكام في بداية عهد الميجي، فقد قاموا بطباعة الأوراق المالية مما رفع من معدل التضخم. وبعد أن أصبح مهندس إصلاح الأراضي، ماتسوكاتا ماسايوشي Matsukata Masayoshi وزيراً للمالية في عام 1881، تم خفض الإنفاق، وخصخصة عدد من المؤسسات الحكومية، واستعملت العائدات لشراء الإصدارات النقدية من جديد، وأنشيء البنك المركزي في عام 1882 محتكراً إصدار العملة، وتم تجنب القروض الخارجية التي أدت إلى تدخل الغرب في دول غير أوروبية، (حالة تدخل بريطانيا في مصر مثلاً)، ومن ثم توقف التضخم، وتم تحفيز دور القطاع الخاص مع سياسة الخصخصة. وطالما أن خيارات الخصخصة كانت داخلية فقد أتت أكلها.

يسرد المؤلف تجارب عدد من الشركات الخاصة المشترية لمؤسسات حكومية، مثل شركة ميتسوي تاكاتوشي Mitsui Takatoshi التي بدأت من شركة تجارية في القرن التاسع عشر في مجال تجارة المشروبات وخدمات الجنس، لتصبح حالياً بعد اندماجها مع شركة تويوتا أحد أكبر شركات العالم، ولتتسع نشاطاتها إلى الورق، الفحم والحرير. والشركة الخاصة الأخرى المشترية لمؤسسات حكومية هي ميتسوبيشي Mitsubishi، التي تأسست أولاً كخط بحري في عام 1870 وعملت لاحقاً في مناجم النحاس والفحم، واستأجرت حوض ناغازاكي لبناء السفن الحكومية في عام 1884، لتصنع أول سفينة من الفولاذ في عام 1890. واشترت منطقة مستنقعات حول القصر الملكي، وتعرضت للسخرية آنذاك، إلا أن هذه المستنقعات أصبحت في ما بعد الوسيط التجاري لطوكيو. وأصبحت ميتسوبيشي في القرن العشرين تعمل في كل التخصصات تقريباً.

ورغم الحكم العسكري الأمريكي لليابان بعد الحرب العالمية الثانية ولمدة (6) سنوات، إلا أن منهج المستعمرين للبناء من القمة إلى القاعدة لا يعزى له الدور في بناء اليابان. حيث أن الأمريكيون أعادوا بناء اقتصاد متطور أصلاً (الأمر نفسه يبدو صحيحاً في حالة مشروع مارشال).

يركّز المؤلف في هذا الفصل أيضاً على أحد مقومات نجاح تجارب التنمية المحلية الأخرى، وهي التركيز على خصوصية وتجربة كل دولة على حدة. ففي كوريا الجنوبية تم الاعتماد على تدخل الحكومة وتوجيه الشركات، وفي هونغ كونغ استبعد التدخل الحكومي، في حين تخرج الصين بشكل مزيج بين استبداد الحزب الشيوعي، الملكية العامة والأسواق الحرة الجزئية. أما الهند فقد اعتمدت منذ البدء على ديموقراطية راسخة، في حين تحولت كل من تايوان وكوريا الجنوبية إلى الديموقراطية في فترات لاحقة، في حين لا تعد سنغافورة دولة ديموقراطية . ويؤكد المؤلف بأن أغلب كوارث التجارب الاقتصادية حصلت في مستعمرات سابقة، والعكس صحيح.

وأخيراً يصل المؤلف إلى الفصل الأخير، الحادي عشر "مستقبل المساعدات الغربية"، حيث يعرض عدداً من المقترحات لإصلاح سياسة المساعدات الخارجية لتلعب دوراً في حل مشاكل الدول النامية: (أ) توجيه المساعدات للأفراد بدلاً من الحكومات، من خلال تمكين الأفراد من الحصول على اللقاحات، البذور، أنابيب المياه والكتب المدرسية، ..الخ. (ب) لا تستطيع المساعدات إنهاء الفقر، وأن التنمية المحلية وحدها القائمة على ديناميكية الشركات والأفراد والأسواق هي القادرة على ذلك. (ج) أن لا تتجه كل المساعدات للمشاريع ، بل لنشر المعرفة وإدارة النظم المصرفية، والإدارة الجدية للاقتصاد، وتبسيط القوانين، وتحسين الخدمة المدنية. (ج) تخصيص كل وكالة مساعدة ميزانية للمساهمة في مجموعة تقييم دولية مستقلة لتقييم المساعدات الأجنبية ذات كادر مدرب من الدول الغنية للفقيرة . (د) تحمل المسئولية الجماعية والفردية من جراء عدم تحقيق الأهداف، والحرص على التقيد بعدد قليل من الأهداف. (هـ) ربط الأهداف بتحسن أوضاع الفقراء وليس بأهداف عامة مثل معدل النمو. (و) إصلاح نظام الرقابة بالشكل الذي يساعد على تصحيح الانحرافات.

بعد ذلك، يشير المؤلف إلى عدد من البرامج الجزئية الناجمة عن التعامل مع الفقراء وحل مشاكلهم: (أ) مشروع نائب وزير المالية المكسيكي، الاقتصادي سانتياغو ليفي S. Levy المسمى "التقدم Progress". حيث يقدم البرنامج منحاً نقدية للأمهات في حالة إحضار أولادهن للفحص الطبي، والحصول على مساعدات غذائية عند إجراء الفحوص الدورية. (ب) مساعدة الأطفال على التعليم. ويستشهد المؤلف هنا بتجربتي كينيا والهند. (ج) أفكار قد تبدو جنونية، من أجل تفعيل الاستفادة من المساعدات الخارجية، غير قائمة على التخطيط المركزي بل آلية السوق، وتعتمد على التنسيق بواسطة الانترنت بين عدد من المتعاملين بالسوق. (د) استمراراً بالاقتراحات غير التقليدية (القائمة على اقتصاد السوق)، يقترح المؤلف ما يسمى بتوزيع "قسائم التنمية Development Vouchers"، تصدر من "صندوق القسائم Voucher Fund"، ويمول جزئياً من وكالات المساعدات بهدف توزيع قسائم تنمية لأشد الناس احتياجاً، بحيث يستطيعون استبدالها لدى المنظمات غير الحكومية أو وكالات المساعدات، للحصول مثلاً على: أدوية، أو لقاحات، أو بذور، أو أسمدة، أو فرن طهو. وسيترك للفقراء مهمة اختيار المنافسة الأمر الذي سيسهم بتحقيق نتائج أفضل.

يتطرق المؤلف بعد ذلك إلى أهمية الحصول على معلومات من الفقراء عن جدوى المساعدات. بعبارة أخرى، فإنه لا بد من أخذ أصوات الفقراء بعين الاعتبار، وضرورة الإصغاء إليهم. ويقترح المؤلف هنا، بالاعتماد على المبدأ التي قامت عليه الثورة الأمريكية: "لا ضرائب بدون تمثيل No Taxation Without Presentation"، أن يتم توسيع هذا المبدأ لباقي شعوب العالم من خلال: "لا تدخل من دون تمثيل No Intervention Without Presentation". ويطالب المؤلف بآلية في الدول الفقيرة (شبيهة بالآلية الديموقراطية في الغرب) لضمان الحصول على المعلومات من الفقراء، حول مدى حاجتهم ونوعية المساعدات المطلوبة ومدى وصولها لهم.

أخيراً يقترح المؤلف ستة أنواع من الحوافز الواجب إتباعها من قبل المساعدات لتحقيق ما يجدي نفعاً للفقراء: (1) مسئولية وكالات المساعدات كلاً على حدة عن تحقيق نتائج ملموسة للفقراء، (2) وبحث الوكالات عن ما يفيد الفقراء بناءاً على التجارب السابقة، (3) والتجارب بناءاً على نتائج البحث، (4) والتقييم استناداً على المعلومات المجمعة من المستفيدين، (5) ومكافأة النجاح ومعاقبة الفشل، (6) والتأكد من أن الحوافز (1-6) قوية بالشكل الذي يبرر تكرار ما يجدي نفعاً منها، ثم تكرار الحافز (7).

وفي حالة فشل العمل، فإنه لابد من التأكد من أن الحوافز في (5) قوية بالشكل الذي تعيد وكالة المساعدات إلى الخطوة (1). وفي حالة استمرار الفشل، فإنه لا بد من العمل على إنشاء وكالة مساعدة جديدة. ومما يركز المؤلف عليه هو أن المساعدات لن تجعل الفقر من التاريخ، وأن هذه المهمة هي مهمة السكان والباحثين المحليين، أما وكالات المساعدات فإن لها دور مساعد إذا ما كانت تناسب البيئة المحلية.

ومثلما بدأ الكتاب بعرض مأساة الطفلة الأرتيرية (أمارتخ)، فإنه ينهي الإشارة إلى حالتها والطلب من الباحثين المحليين باكتشاف طريقة لإرسال هذه الطفلة إلى المدرسة !.

تقويم عام

يعكس هذا الكتاب الخبرة الموسوعية للمؤلف، الذي يعمل حالياً في جامعة نيويورك والمركز الوطني للبحوث الاقتصادية (NBER). وقد عمل سابقاً مع البنك الدولي، وزار بفعل منصبه العديد من دول العالم النامي، كما زار بفعل كونه مستشاراً اقتصادياً دولاً نامية أخرى. يتميز الكتاب محل العرض بكونه كتاب يتضمن معلومات نقدية في مجال النظرية الاقتصادية (منهج البرمجة المالية الخاص بصندوق النقد وسلامة آلياته النظرية)، ومعلومات تاريخية خاصة بالمنطقة العربية (لاسيما القضية الفلسطينية ونشأتها)، ومعلومات اجتماعية عن مشاكل التركيبات الاجتماعية في دول العالم النامي، ومعلومات سياسية حول أنظمة السلطة في الغرب والعالم النامي ودور السلطة القبلية وعلاقتها بالغرب. لذا يمكن القول بأن المؤلف وكتابه يتصفان بالنزعة الموسوعية التي لا تنظر للاقتصاد نظرة مجردة مرتبطة بالكم، بل نتائج معقدة من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية، وغيرها الكثير. وإذا ما جاز التطرق لعدد من الملاحظات التقويمية، فإنه يمكن الإشارة إلى عدد من هذه الملاحظات:

(1) هناك موقف واضح للمؤلف ضد المنهج الذي أطلق عليه منهج "المخططين" الذين يعتقدون بأنهم الأقدر على تحديد احتياجات الفقراء من أعلى (أي الغرب أساساً). وبالتالي فإنه ينتقد، وبمرارة أحياناً، خطط هؤلاء المخططين سواء على شكل برامج لهيئات المساعدات الخارجية، أو على شكل برامج إصلاح اقتصادي، أو على شكل استثمارات أجنبية لتحقيق الدفعة القوية في الدول النامية. وهو الأمر الذي حدا باقتصادي كبير مثل أمارتا سن A. Sen، في عرضه لكتاب ايسترلي أن يعنون عرضه بـ "رجل بدون خطة The Man Without Plan" في إشارة منه إلى رفض إيسترلي لمنهج الخطة والمخططين وتحيزه لمنهج "الباحثين" العاملين مع الواقع المحلي. ورغم اتفاق سن مع المؤلف بأهمية المؤسسات وأهمية الباحثين، إلا أنه يرى صعوبة قبول وصف (الأحمق) للمخططين (Sen, 2006).

(2) أن المؤلف يعتقد بأن المساعدات الخارجية ليست ضرورية وكذلك ليست كافية. فهناك العديد من الدول التي نمت وتطورت بدون مساعدات وتدخلات خارجية جوهرية (كوريا الجنوبية مثلاً). كما أن هناك دولاً لا زالت غارقة بالفقر رغم المساعدات الأجنبية (العديد من الدول الأفريقية مثلاً) التي بلغت نسبة المساعدات إلى إجمالي دخلها 15% في تسعينيات القرن الماضي، صفحة 45). ويعتبر المؤلف محقاً في أن سوء الحكومات المحلية هو أحد الأسباب الرئيسية للفقر والتخلف، وليست المساعدات.

(3) يتبنى المؤلف رأي الاقتصادي الهنغاري/ البريطاني بيتر باور B, Bauer، صفحة 26، القائل قبل أربعة عقود (في كتابه الصادر عام 1957 حول التحليل والسياسة الاقتصادية في الدول المختلفة) بفشل تخطيط التنمية عبر المساعدات، رغم أنه لم يشر له إلا في الصفحة المشار إليها أعلاه. وتتلخص آراء "باور" الواردة أيضاً في ورقة أحدث (Bauer, 1993) بأن سياسة المساعدات تتضمن أن هذه السياسة لا بد أن تكون محل فائدة لسكان الدول المستلمة للمساعدات، وهو أمر ليس بالحقيقي، وهو نفس الرأي الذي يتبناه المؤلف.

(4) يعتقد ويؤمن المؤلف بدور اقتصاد السوق، والديموقراطية، إلا أنه لا يتوفر، وهو محق بذلك، بفرضهما من أعلى، وإنما يجب أن تتطور هاتان الآليتان من القاعدة ومن خصوصيات كل دولة. فتجربة الهند، كأكبر ديموقراطية في العالم الثالث، تختلف عن تجربة الصين (دكتاتورية الحزب الشيوعي مع دور جزئي ومتدرج للسوق)، وتجربة كوريا القائمة على التدخل الحكومي في أوائل مرحلة النمو، وتجربة سنغافورة وهونغ كونغ القائمة على عدم التدخل لظروف محلية لعدم وجود سكان محليين. كما يحذر المؤلف من البيروقراطيين غير الخاضعين للمساءلة من قبل الأسواق أو قبل الناخبين. ويعقد المؤلف المقارنة المقنعة بين كيفية توزيع ملايين النسخ من رواية هاري – بوتر H. Potter دون أية مشاكل في الغرب، وصعوبة توزيع أدوية الإسهال في الوقت المناسب. حيث يعزو نجاح التوزيع الأول إلى توفير المساءلة في الحالة الأولى، وغيابها في الحالة الثانية لغياب (الصوت والديموقراطية).

(5) من الملفت للنظر استشهاد المؤلف في كتابه بالأمثلة الناجحة للمساعدات المرتبطة بالقطاع الخاص مثل: (أ) تجربة الأفران المطورة لشركة شل Shell، الصفحات 109-110، (ب) مشروع الخدمات السكانية الدولية (PSI) التي لا تهدف للربح ومقرها واشنطن، صفحة 13، في مجال توزيع شبكات الأسرة في مالاوي. (ج) بالإضافة إلى جهود الأفراد مثل نظام تطوير المياه الذي تبرع به أحد المهاجرين الغائبين للولايات المتحدة، صفحة 32. إلا أن الكتاب لم يشر إلى أي مثال ناجح مصدره المساعدات الرسمية!.

(6) أشار المؤلف لرقم المساعدات البالغ (2.3) تريليون دولار كمساعدات خارجية خلال العقود الخمس الماضية. وقد عرض المؤلف هذا الرقم باعتباره رقماً كبيراً وملفتاً للنظر، وكأن بإمكانه أن يعالج العديد من مشاكل الفقر. إلا أن المدقق يمكن أن يلاحظ هزالة هذا الرقم وقلته. فإذا ما قسمنا هذا الرقم على 50 سنة (خمسة عقود) تصبح حصة المساعدات الخارجية سنوياً (46) مليار. وطالما أن سكان الدول النامية هم حوالي (5.3) مليار ، فمعنى ذلك أن حصة الفرد في هذه الدول من المساعدات هي في حدود (8.6) دولار سنوياً. وفي حالة استهداف المساعدات لـ (3) مليارات من فقراء الدول النامية (ممن يقل متوسط دخلهم اليومي عن 2 دولار)، فإن ذلك يعني أن حصة الفرد سوف لن تزيد عن (4) سنتات في اليوم . وهو مبلغ ضئيل جداً، ولا يتسق مع الانطباع الأول المرتبط برقم (2.3) تريليون المشار إليه أعلاه. إلا أن الحقيقة يمكن أن ينظر إليها من جانب آخر، أكثر وضوحاً

لبيان ضآلة المساعدات الخارجية، وهي أن نسبة هذه المساعدات هي في حدود (0.4%) من النواتج الإجمالية المحلية للدول المقترحة، وهي نسبة لازالت أقل مما طالبت به الجمعية العمومية (0.7) في أكتوبر 1970 وفقاً لقرار رقم (2626).

(7) يميز الكاتب تمييزاً حاداً بين "المخططين"، المسؤولين، من وجهة نظره، عن فشل المساعدات في الوصول إلى مستحقيها، و "الباحثين" الأكثر معرفة ودراية بأفضل السبل لاستخدام المساعدات. وتوجه آراء الكتاب بالكامل لتسفيه المخططين، وإعلاء شأن الباحثين. ولا يخفى أن وراء هذا التمييز قناعة مفادها أن الحكومة هي المشكلة وأن القطاع الخاص هو الحل. إلا أن هذا التمييز الحاد غير موفق ولا يجد صداه في الحياة العملية. فدور الدولة مطلوب كما هو شأن دور السوق والقطاع الخاص. وإلا كيف يمكن تفسير انتشار الفقر والتخلف في أغلب، إن لم يكن كافة الدول ، حيث يغيب دور الدولة (الدولة الرخوة)، وحيث ينشر الفقر المطلق.

وإذا ما أخذت تجربة بنك جرامين Grameen Bank في بنغلاديش، وتجربة "التقدم Progress" في المكسيك، المشار لهما من قبل المؤلف، فقد بدأتا على المستوى الصغير ثم تطورتا، وفي ظل جهة تخطيطية ودعم من الدولة، وفي ظل جهد من الباحثين. فإنه من الخطأ الفصل بين جهدي الفريقين.

(8) ومما يؤخذ على المؤلف، أيضاً، اهتمامه بمساعدات الدول المتقدمة للدول النامية، أكثر من اهتمامه بالسياسات الأخرى للدول الأولى تجاه الثانية ما عدا سياسات المساعدات، التي تمثل المصدر الرئيسي لتفاقم الفقر والحد منه.

ففي الوقت الذي تتكامل فيه الدول المتقدمة من خلال السياسات التجارية المفتوحة، فإن الدول النامية تشهد قيوداً تجارية ضد منتجاتها المصدرة للدول المتقدمة، وقيود صارمة في استخدام حقوق الملكية الفكرية، وعدم تناسق في استخدام الموارد الطبيعية، وتحيز في أنظمة الهجرة. إن مثل هذه السياسات وغيرها تمثل عائقاً أخطر وأهم من سياسات المساعدات للدول النامية.

(9) أخيراً، وليس آخراً، فإن المؤلف بخبرته الواسعة قد أضاف معلومات مهمة منها الاقتصادي، والاجتماعي، والتاريخي، والسياسي، مرتبطة بمدى نجاح المساعدات وآلياتها في الوصول إلى مستحقيها من الفقراء. وأخذ المؤلف الكثير على منهج المخططين، وأيد بشكل واضح منهج الباحثين. إلا أنه يمكن القول بأن المؤلف لم يكن متسقاً في نظرته لهذين المنهجين، ففي الوقت الذي يبارك فيه ويؤيد تجارب كل من كوريا الجنوبية، الهند والصين، إلا أنه يغفل، أو على الأقل لم يشر، إلى أن هذه الدول قد اعتمدت أساساً على مبدأ المخططين (حالة الهند والصين بشكل واضح)، وحالة كوريا الجنوبية (على الأقل في المراحل الأولى من النمو).

المراجع

Sen, A., 2006, The Man Without Plan, Foreign Affairs, March.

Bauer, P., 1993, Development Aid: End it or Mend it, International Center for Economic Growth, Occasional Paper No. 43.